# الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

بعد حوارات فلسطينية، مكثّفة، عُقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني غير العادية ـ دورة الانتفاضة في قصر الأمم في الجزائر، وذلك في الرابعة من بعد ظهر ١٢/١١/١٩٨٨، في حضور الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وبمشاركة ٣٣٨ عضواً من أصل ٤٤٧، وبغياب ٤٦ لأسباب خارجة على ارادتهم (أحمد عبدالرحمن، **الشعب**، الجزائر، ١٤/١١/١٩٨٨).

افتتح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، دورة المجلس، مؤكداً «ان الثورة الفلسطينية تصبو الى التخلص من آثار العدوان، لكي يتمتع الشعب الفلسطيني، ككل شعوب المعمورة، بالاستقلال... [ف] تطلعنا الى السلام نابع من شعورنا بضرورة استرجاع الحقوق الوطنية، وتقديراً منا لهذه الانتفاضة التي دخلت شهرها الثاني عشر واصرارها على النضال حتى تحقق أهدافها» (**المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٨٨). كما ألقى رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، كلمة أكد خلالها أهمية دورة المجلس، معتبراً اياها دورة تاريخية، من شأنها رسم الخطوط السياسية الجديدة لمسار م.ت.ف.

وقد تضمّن جدول أعمال الدورة تقريراً عن الانتفاضة وسبل دعمها، وتقريراً للدائرة السياسية. واثر الافتتاح، تمّ تشكيل لجنتين؛ الاولى خاصة بالانتفاضة، والثانية بالشؤون السياسية. وعلى الرغم ممّا شهدته الساحة الفلسطينية من حوارات سبقت عقد دورة المجلس، فقد برز واضحاً اختلاف في الفهم الفلسطيني بشأن البند الخاص بذكر القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وشهدت اللجنة السياسية نقاشات مطوّلة خلال اليوم الثاني للمؤتمر، امتدت حتى صباح ١٤/١١/١٩٨٨، تقدم خلالها ما يزيد على خمسين عضواً للتحدث؛ كما تمّ عقد المزيد من اللقاءات الصحفية على هامش المؤتمر. ويمكن تقسيم الآراء السياسية الى ثلاثة اتجاهات: الأول رأى ضرورة الموافقة على البند الخاص بالقرارين الدوليين، والذي ينص على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال، الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها الحق في تقرير المصير، عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»*. ويمكننا ان نلاحظ، بداية، ان هذه الفقرة تشمل العناصر الجوهرية الآتية: ١ ـ التشديد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي؛ ٢ ـ استباق اعلان القبول بالقرار ٢٤٢ بالاشارة الى ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع؛ ٣ ـ انعقاد المؤتمر الدولي على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. الثاني كان اتجاهاً رافضاً لذكر هذين القرارين، سواء سلباً أم ايجاباً، على اعتبار ان ذكرهما لن يؤدي الى تقدم ايجابي، بل الى النقيض من ذلك. أما الثالث، فتركز على ضرورة العمل على ايجاد صيغة بديلة لما ورد في مشروع البيان

* نص البيان السياسي في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.